

بدايات البحث الميداني في المغرب

إذا كانت إدارة الحماية قد أعطت عناية كبيرة للأبحاث العلمية في المغرب في مختلف الميادين، فقد حظي القطاع الفلاحي بأهمية خاصة لكونه أساس الاقتصاد الكولونيالي، بل أساس الوجود الفرنسي بالمغرب . وقد شملت هذه الأبحاث سلوك الفلاح المغربي وعلاقاته بالأرض، وأساليبه وتقنياته الفلاحية، وخصائص التربة المغربية والمناخ ودرجات التفاعل بينهما، وانعكاسات ذلك على مردودية التربة، وقابلية الأرض المغربية لاستقبال مزروعات من أصناف وأنواع جديدة، برهنت على جودتها في حقول أخرى خارج المغرب، من حبوب وخضر وفواكه وزراعات صناعية.

كما اهتمت الأبحاث الكولونيالية بتربية الماشية، من حيث إمكانيات المغرب لتطوير هذا القطاع وفق حاجيات الاقتصاد الكولونيالي، وطبيعة القطعان المغربية من أبقار وأغنام ومعز وخيول وجمال ودواب أخرى، وقابلية الماشية المغربية للتهجين وتحسين نسلها وفق حاجيات السوق الفرنسية والأجنبية، والإمكانيات المتاحة في المغرب في ميدان المناخ والمراعي لاستقبال أنواع أخرى من الماشية من الفصائل الأصلية لإحداث تحسن نوعي في تركيبة قطعان الماشية بالمغرب.

وتتدرج هذه الأبحاث الزراعية في إطار استراتيجية شاملة للبحث العلمي بالمغرب، التي تتدرج بدورها في إطار استراتيجية شاملة للبحث الكولونيالي الذي تتولى التنسيق بين وحداته القطاعية والجهوية أكاديمية العلوم الكولونيالية (تأسست بباريس سنة 1922) ومهمتها مركزة النشاطات الفكرية والعلمية التي تتجزأ في المستعمرات، ومكافأة أصحاب المجهودات العلمية لتشجيع الآخرين على البحث، والعمل على التأثير على الرأي العام في البلدان الأجنبية لصالح المسألة الكولونيالية الفرنسية. وتشمل أكاديمية العلوم هذه عدة تخصصات. وكان مكتبها الأول يتكون من ضباط عسكريين وعلماء وأساتذة جامعيين وزعماء سياسيين.

وقد اصطدم البحث الكولونيالي بندرة المصادر التاريخية لإسناد نتائج الأبحاث الميدانية والمخبرية إلى قاعدة تاريخية، لتحقيق انسجام بين الحاضر الكولونيالي والماضي المخزني. ومن هنا جاءت مبادرة ليوطي بتاريخ 11 يوليو 1914، بخلق منصب المستشار التاريخي للمحمية، الذي أسندت إليه مهمة قيادة وتنسيق جميع الدراسات التاريخية، والعمل على تأسيس أرشيفات الحماية في مختلف القطاعات. وكان أول من تولى هذا المنصب هو الكونت هنري دو كاستري، وهو صاحب مؤلف *Sources inédites de l'Histoire du Maroc* . دقت مجلة لجنة إفريقيا الفرنسية ناقوس الخطر، محذرة من الأخطار التي تهدد الوثائق التاريخية في المستعمرات الفرنسية بإفريقيا، بصفة عامة، وفي المغرب بصفة خاصة. وأعلنت أنه أصبح من المستعجل، إنقاذ الوثائق التاريخية بالمستعمرات الفرنسية بإفريقيا، وأن الوضع في المغرب أكثر خطورة.

الإنتاج النباتي قبل الاحتلال

اشتهر المغرب قبل الاحتلال بثروته النباتية، وتتمثل في العديد من أصناف الحبوب والقطنيات والفواكه والأشجار، وهي كلها، على العموم، من الأصناف الجيدة. وكان التجار الأوربيون يتسابقون على استيرادها . ونذكر من بين مكونات هذه الثروة القمح الصلب والشعير والذرة والفول والعدس وأشجار مثمرة متنوعة مثل اللوز والمشمش والرمان والتفاح والبرتقال والعنب والتين والتمر والأركان والزيتون، بالإضافة إلى ثروة غابوية هامة مثل العرعر والفلين، وثروة حيوانية، تتمثل في فصائل ممتازة من الأبقار، أجودها بقر الأطلس المتوسط أو بقر والماس، والأغنام والماعز والخيول والبغال والحمير. كما تجدر الإشارة هنا إلى ثروة هائلة تمثلها أصناف عديدة من النباتات العطرية والطبية، مثل الورد والزعفران والحناء.

وتغطي هذه الثروة النباتية مختلف مناطق البلاد، من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ومن أقصى الغرب إلى أقصى الشرق، بحيث تتميز كل منطقة بميزات خاصة بها، وميزات مشتركة مع مناطق أخرى، وينمو العديد من هذه الأصناف النباتية بشكل عفوي. وستكشف الأبحاث في المستقبل أن المغرب يعتبر من أغنى مناطق العالم من حيث النظم البيئية وتعدد الأحياء.

الأبحاث والاستعلامات

وبعد توقيع اتفاقية الحماية بين فرنسا والمخزن، أعطت إدارة الحماية للمسألة الفلاحية المكانة الأولى في سياستها بالمغرب، وأقامت شبكة من المؤسسات والمصالح مهمتها تنظيم وتدبير القطاع الزراعي وإنتاج المعلومات، منها مصالح إدارية مهمتها هيكلية وتدبير القطاع الزراعي، إداريا وتشريعيا وماليا وتقنيا، وأجهزة للأبحاث والتجارب الزراعية، ومهمتها تعميق المعرفة بالبيئة الزراعية المغربية، من تربة ومناخ ونباتات وماشية وإنسان، لتحديد بدقة المؤهلات الزراعية في المحمية الجديدة، وسبل استغلالها الأمثل. كما أقامت مؤسسات تحت وصاية الإدارة لتأطير مهنة الفلاحة والفلاحين، مثل غرف الفلاحة والتعاونيات الفلاحية، وشجعت على تأسيس جمعيات المهنيين في مختلف قطاعات الإنتاج الزراعي، مثل تربية الماشية وزراعة القطن والباكر والخضر، إلخ...

وقد ارتبط البحث الاقتصادي عموما والبحث الزراعي خصوصا، في مرحلتها الأولى، بمصالح الاستعلامات، حيث كانت المكاتب الاقتصادية ومصالح الأبحاث والإرشاد الزراعيين تابعة للرقابة المدنية على مستوى الجهة، التي كانت تقوم ببرمجة وإنجاز التحقيقات والأبحاث الاقتصادية، لحساب مختلف أجهزة الحماية الإدارية والزراعية والاقتصادية والسياسية.

أجهزة البحث والتجارب

وتتمثل هذه الأجهزة في:

مصلحة الفلاحة: التي تتولى البحث في ميدان تحسين المزروعات ومركزة ونشر جميع المعلومات الصالحة للفلاحة وتقديم التشجيع والدعم للفلاحة وإعداد الدراسات الاقتصادية والضرائبية المتعلقة بالفلاحة والتشريعات القروية ومكافحة أمراض النباتات وتنظيم الإرشاد الفلاحي واستغلال الثروة المائية. مزارع التجارب: تأسست لفتح المجال لإجراء دراسات في مساحات شاسعة وفي الظروف الاقتصادية الطبيعية حول المزروعات التي يبدو أن من المفيد زراعتها في المغرب. وإلى غاية 1924 تأسست 5 مزارع: مزرعة في فاس (تستقبل المتدربين) ومخصصة للحبوب، ومزرعة المنارة (مراكش)، ومخصصة للبحث في كمية المياه الضرورية لمختلف أنواع المزروعات بالمنطقة، ومزرعة الدار البيضاء، وقد تأسست عام 1919 على مساحة 175 هكتارا، على طريق الدار البيضاء - الجديدة. وقد تخصصت هذه المزرعة في التجارب على الحبوب والشمندر ونباتات الأعلاف والكروم. وخصص للتجارب الفلاحية 100 هكتار، وللكروم 38 هـ، و5 هكتارات للتجارب على الخضر. كما كانت تتم في هذه المزرعة تجارب على الزراعات الساحلية، وقد تم تطوير أنواع من الحبوب أعطت مردودية عالية سواء من حيث كمية وجودة الحبوب أو من حيث كمية وجودة التبن. وكانت تجرى تجارب على أنواع من الشعير مخصص لصناعة المشروبات. كما أقامت مصالح الحماية، مزرعة تجريبية بوجدة مخصصة لتربية الماشية، وعلى الخصوص تربية البغال.

حدائق التجارب: وتجرى فيها الأبحاث والتجارب على الزراعات المثمرة والخضر، وقد تعددت هذه الحدائق واتسع مجال أبحاثها تبعا لاتساع رقعة الغزو العسكري من جهة، وللخصوصيات الفلاحية لكل منطقة. وقد تأسست أولى هذه الحدائق في كل من الرباط ومكناس ومراكش. كما أقامت مصالح الحماية

مشاتل خاصة بالأشجار، مثل محطة صفرو لأشجار الفواكه ومحطة جبل الكيف بمنطقة مكناس، وهي خاصة بأشجار الزيتون. ولا يتسع المجال هنا لاستعراض مراحل تطور البحث في كل المزروعات، وسنكتفي باستعراض موجز لتطور البحث في ميدان الشمندر وقصب السكر والقطن

تجارب قصب السكر والشمندر

وإلى جانب هذه المزارع والحدائق أقامت مصالح إدارة الحماية محطات خاصة لإجراء تجارب على نباتات معينة. وفي هذا الإطار شرعت مديرية الفلاحة سنة 1915 في تجربة زراعة قصب السكر، في حدائق التجارب بالرباط وفاس ومراكش، واعتمدت في ذلك على النتائج الإيجابية لزراعة قصب السكر في جنوب إسبانيا. وقد بينت هذه التجارب أن المنطقة الساحلية مؤهلة لأن تكون منطقة حقول قصب السكر بالمغرب.

وفي نفس الفترة أجرت مصالح مديرية الفلاحة تجارب لزراعة الشمندر السكري في عدة محطات للتجارب بالمغرب. وفي الرباط قامت بتجربة الشمندر السكري من نوع Vilmorin، وقد أعطت التجربة مردودية بلغت 47 ط/هـ. وفي محطة مكناس قامت بتجربة الشمندر نصف السكري.

وفي مطلع العشرينات كتب Joseph Vattier مدير المكتب الإقتصادي بفاس، في *Revue Agricole de l'Afrique du Nord* أن تجارب أجريت في مزارع بفاس ومكناس والرباط والدار البيضاء، أثبتت كلها إمكانية زراعة الشمندر السكري في عدة مناطق من البلاد. وذكر بأن قصب السكر الذي كان يزرع في عهد الحسن الأول، يمكن إعادة إحيائه في المناطق غير المسقية.

تجارب القطن

وكان القطن من الزراعات التي جذبت اهتمام عدة أطراف فرنسية، إدارية وتجارية وفلاحية وصناعية بل وعسكرية أيضا. وسعى كل طرف من جهته إلى الدفع نحو الأمام بعجلة البحث في مجال القطن بالمغرب لاكتشاف الطاقات الكامنة في التربة المغربية ومناخها في قطاع زراعة القطن. ورأت فيه بعض الأطراف حلا لمعضلة تسويق الإنتاج الفلاحي الكولونيالي المغربي في الأسواق الفرنسية. فهو لا يثير حساسية أي طرف من الأطراف الفلاحية سواء في فرنسا أو الجزائر أو تونس، لأن ما يمكن للمغرب أن ينتجه من القطن والذي يقدر بنحو 400.000 قنطار لا يمثل سوى سدس الواردات الفرنسية من القطن من الخارج، ولن يمثل إنتاج المغرب سوى 1% من العرض في السوق العالمية والذي يقدر بنحو 40.000.000 قنطار (1936). وفي هذا الاتجاه طلب Debono، رئيس اللجنة الاقتصادية بالدار البيضاء، خلال اجتماع اللجنة بتاريخ 23 يناير 1915، بتوجيه الاهتمام نحو زراعة القطن وغيره من الزراعات الصناعية، مثل الشمندر السكري، وصرف النظر عن زراعة الحبوب.

وقد بدأت تجارب زراعة القطن في المغرب سنة 1913، وحصلت الإقامة العامة على بذور التجارب من مصانع القطن الفرنسية في شمال فرنسا التي يأمل أصحابها في أن يتمكنوا غدا من الحصول على المادة الأولية لمصانعهم من المغرب، لتلبية حاجيات فرنسا، المدنية والعسكرية من القطن، والعمل على جعل من المغرب بديلا لبعض مصادر القطن المستورد من طرف فرنسا، سواء من مستعمراتها أو من أسواق أخرى تعتبر غير مأمونة في أوقات الأزمات، وخاصة الأزمات السياسية العالمية. فقد اعتبرت الجمعية القطنية المغربية أن من الواجب على الحكومة الفرنسية دعم زراعة القطن في المغرب لأن ذلك يدخل في إطار حرص الدول الكبرى، مثل فرنسا، على أن تؤمن حاجيات صناعاتها وحاجيات دفاعها الوطني من المواد الأولية، وفي 12 يوليو 1938 بعثت وزارة الدفاع الفرنسية إلى قيادة قوات الاحتلال بالمغرب تطلب معلومات عن إنتاج القطن في المغرب، وذلك في إطار الإستعدادات الفرنسية للحرب العالمية الثانية، لمعرفة إمكانية تعويض القطن المصري، الذي يدخل في صناعة الملابس العسكرية، نظرا لأن الواردات من مصر لن تكون مأمونة في زمن الحرب. والأرقام التالية تبين تكلفة تلبية حاجيات فرنسا من

مادة القطن: في سنة 1920 استوردت 2.349.272 قنطار من القطن قيمتها أكثر من 3 مليارات فرنك، و نحو مليونين اثنين من القنطارات سنة 1921 ، قيمتها 1.372.000.000 فرنك، مقابل 3.291.360 قنطار قيمتها 577.194.000 فرنك سنة 1919 . وفي عام 1922 استوردت 1.710.000.000 فرنك، أي أن سعر القنطار الواحد قد ارتفع من 175.37 فرنك سنة 1919 إلى 1277 فرنك سنة 1920 ثم انخفض إلى نحو 686 فرنك سنة 1921 .

وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية المزود الرئيسي لفرنسا من مادة القطن، وكانت فرنسا ترغب في التحرر من التبعية للولايات المتحدة، بتشجيع زراعة القطن في المستعمرات والمحميات الفرنسية، التي ارتفع إنتاجها من القطن من 2 طن سنة 1904 إلى 9.000 طن سنة 1924 . ففي سنة 1920 كان توزيع الواردات الفرنسية من القطن (2.349.272) يتوزع كالتالي:

- 1.675.300 قنطار من الولايات المتحدة الأميركية

- 117.919 قنطار من مصر

- 116.947 من البرازيل

- 440 114 من الهند البريطانية

- 143.979 قنطار من البلدان الأخرى الأجنبية

- 24.731 من المستعمرات الفرنسية، أي أن مساهمة المستعمرات لم تتجاوز 1.05% من مجموع الواردات

وقد تولت الدعوة إلى زراعة القطن، ونشر المعرفة بفوائده الاقتصادية والوطنية، الجمعية القطنية الكولونiale التي ركزت نشاطها في 3 محاور: الإشهار لصالح زراعة القطن لحث المزارعين في المستعمرات على زراعته وخلق تيار عام لصالح القطن. والمحور الثاني هو تقديم النصائح والإرشادات للمزارعين في مجال زراعة القطن. والمحور الثالث تقديم الدعم المالي ومختلف أنواع التشجيعات لحث المزارعين على الاتجاه إلى زراعته.

وقد انبثقت عن الجمعية الكولونiale جمعية محلية هي الجمعية القطنية المغربية التي كانت ترى أن تجربة المغرب في ميدان إنتاج القطن تبشر بأن تكون المحمية الفرنسية الجديدة في مستوى البلدان القطنية الكبرى وخاصة مصر.

وقد بدأت إدارة الحماية منذ 1912 في إقامة عدة حدائق لتجربة زراعة القطن في عدة مناطق، منها الرباط ومراكش وسيدي قاسم والمغرب الشرقي، ثم اتجهت الأبحاث إلى المناطق التي ستعرف فيما بعد بمناطق المدارات السقوية. واعتبرت الجمعية القطنية المغربية أن من حظ المغرب أن تكون هذه المدارات ملائمة لزراعة القطن، وقادرة على إعطاء إنتاج يعادل في قيمته مجموع إنتاج الاستيطان الزراعي.

التجارب لاختيار البذور

وإلى جانب التجارب على بعض الزراعات لتحديد توافقها مع التربة المغربية، وتحديد المناطق الملائمة لزراعتها، كانت مصالح الحماية تجري تجارب حول تحسين الإنتاج على المستويين الكمي والنوعي، من خلال البحث في مجال اختيار البذور التي تلائم التربة المغربية ومناخها والقدرة على مقاومة الآفات المحلية أو المرتقبة من أمراض وأعشاب ضارة. وبدأ هذا النوع من التجارب أولاً على اختيار بذور القمح ثم تلاه الشعير، وغيره من الحبوب والقطنيات والخضر ثم الأشجار، بما في ذلك أشجار الفواكه.

الأبحاث الحيوانية

تركزت هذه الأبحاث على دراسة قابلية المغرب لاستقبال بعض الأصناف من الماشية، وقابلية الأصناف المحلية للتطور، وخاصة الأصناف المؤهلة لأن تلعب دورا اقتصاديا في مجال الإنتاج الحيواني. كما اتجهت الأبحاث إلى دراسة قابلية التربة المغربية لاستقبال بعض النباتات العلفية والقيمة الغذائية للنباتات العلفية المحلية وإمكانيات تحسينها.

وتعتبر محطة الحاجب من المحطات الأولى التي تأسست لتجربة زراعة بعض الأعلاف الأجنبية عن المغرب، ومنها L'érageostis، وإلى جانب ذلك أقامت إدارة الحماية محطات للتنازل الحيواني بها أنواع مختارة من الفحول، مثل محطة مديونة لتنازل الخيول، لتمكين مربّي الخيول الأوربيين من إنتاج الحصان الإنجليزي والحصان العربي البربري والحصان البربري. ومن أشهر فحول هذه المحطة سنة 1920 نذكر الحصان الإنجليزي فرج، والحصان العربي البربري داندي Dandy والحصان البربري بن رحان.

وفي سنة 1921 كان بالمغرب 56 محطة للتوليد الحيواني هدفها، تحسين النسل في عدد من المناطق التي سقطت في قبضة القوات الغازية، ويوجد في كل محطة بين فحلين إلى 12 فحلا، أي مامجموعه 500 فحل. وتقدم هذه المحطات خدماتها لمربي الماشية بالمجان. ومن بين هذه المحطات نجد محطة مكناس لتحسين نسل الحجور Jumenterie. تضم أصولا عربية وعربية بربرية

الإرشاد الزراعي وتعميم نتائج الأبحاث

ويستند البحث الزراعي إلى طاقم من مفتشي الفلاحة يغطون مختلف مناطق الفلاحة الكولونيالية وخاصة الدار البيضاء ومكناس وفاس والجديدة ووجدة وأسفي والصويرة والقنيطرة والرباط ومراكش، ومهمتهم متعددة الأوجه: فهم يقومون بإخبار الإدارة المركزية عن تطور الفلاحة في مناطقهم وإرشاد المزارعين الأوربيين والتعاون مع السلطات الإقليمية للقيام بالتحقيقات الفلاحية.

وتتظم مصالح إدارة الحماية للمرشدين الفلاحيين ندوات يتلقون خلالها دروسا على شكل محاضرات يلقيها اختصاصيون من مختلف التخصصات الزراعية، وخاصة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني. كما تقدم لهم نصائح حول طرق العمل وسط المزارعين. ويتم تحديد هذه الطرق على شكل قواعد يجب على المرشد أن يهتدى بها في عمله اليومي، وفي مقدمتها أن يتعلم كيف يلاحظ ويسجل ملاحظاته، وتحديد مايجب طرحه من أسئلة على المزارع، قبل الانتقال إلى تعليمه التقنيات التي عليه أن يعلمها إياه، سواء في مجال الإنتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني والأشجار المثمرة ووقاية النباتات ومكافحة الحشرات والطفيليات والبناء في الوسط القروي، وبناء الحضائر للحيوانات ومخازن للإنتاج والتزود بالماء الشروب للإنسان والحيوان ومصادر المياه الصالحة للشرب والمياه الملوثة وكميات المياه اللازمة للسقي حسب النبات والجهات والمكننة الفلاحية وكيفية صناعة بعض أدوات الفلاحة، وصنع المرشاة المستعملة في مكافحة الحشرات والأمراض وكيفية التعرف على الحشرات التي تصيب البذور، وبناء مطمورات للزيتون، وحفر الآبار والمعدات اللازمة لذلك، وطرق ضخ المياه إلى الأماكن المرتفعة.

أحمد تقاسكا

الأرض والحياة - الأعداد 32 و33 و34- يوليو ونوفمبر 1998 ويناير 1999